الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.30–E/2016/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السبعون

Distr.: General
15 January 2016
Arabic
Original: English

# الوثائق الرسمية

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة — المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الثانية — دورة عام ٢٠١٦

الجلسة الثلاثون — الجلسة الرابعة

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة المشتركة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن" تعبئة الموارد المحلية: أين تتوجه بعد أديس؟"

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المشارك: السيد لوغار (رئيس اللجنة الثانية) . . . . . (سلوفينيا)

الرئيس المشارك: السيد أوه جون (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) . .(جمهورية كوريا)

## المحتويات

البيانان الافتتاحيان

حلقة نقاش بشأن تعبئة الموارد المحلية

البيانان الختاميان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى رئيس وحدة مراقبة الوثائق (srcorrections@un.org) وإدراجها في نسخة من المحضر.

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19757 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البيانان الافتتاحيان

١ - السيد لوغار (الرئيس المشارك): قال إن جميع مصادر التمويل - العامة والخاصة، والمحلية والدولية - مطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة. فالغاية ١ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تلقي الضوء على أهمية تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بطرق منها تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، من أجل تحسين القدرات المحلية على جمع الضرائب وغيرها من الإيرادات. كذلك فإن خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، التي تهدف إلى دعم تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، تقر بأن الضرائب أمر بالغ الأهمية لتمويل التنمية المستدامة.

٢ - وأضاف قائلا إن الاعتراف بفرض ضرائب باعتبارها إحدى المسائل المتصلة بالتنمية، هو في حد ذاته أحد المعالم الرئيسية في هذا الصدد، ولكن يجب أن يؤدي إلى تنفيذ استراتيجيات فعالة على أرض الواقع. وبناء القدرات من أجل تعبئة الموارد المحلية ينبغي أن يشمل تقديم الدعم إلى البلدان النامية من أجل تعزيز الإدارات الضريبية فيها حتى تتمكن من تحصيل الإيرادات على النحو السليم، ومن مكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تُنظم مهمة دفع الضرائب على نحو يجعلها تتم بدون أي مشقة قدر الإمكان، باليسبة لدافعي الضرائب الصادقين، وذلك من أجل تعزيز الثقة في نظامهم الضريبي، والاستثمار في التنمية المستدامة.

٣ - ومضى يقول إن البلدان النامية، على الرغم من أنها اتخذت خطوات كبيرة في هذا الصدد في السنوات القليلة الماضية، فإن متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان المنخفضة الدخل لا يزال نصف ما هو عليه لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإدارات الضرائب في العديد من البلدان النامية تعاني من نقص مزمن في التمويل، وفي الموظفين. وعلى الرغم من الأدلة التي تشير إلى ارتفاع العائد من الاستثمار في النظم الضريبية للبلدان النامية، فإن المساعدة التقنية المقدمة إلى قطاعي الإيرادات والجمارك لهذه البلدان لم تجتذب سوى حد أدنى من حصتها في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤ - وأضاف قائلا إن الغرض من اللجلسة الحالية هو النظر في بعض المبادرات الجديدة المتصلة بالضرائب، الواردة في خطة عمل أديس أبابا، واستكشاف وجود استجابة منسقة ومتضافرة من جانب المجتمع الدولي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في تعزيز نظمها الضريبية من أجل تعبئة الموارد المحلية، لدعم التنمية المستدامة. وسوف يُنظر في دور الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في تحقيق تلك الغاية.

٥ - السيد أوه جون (الرئيس المشارك): قال إن وجود نظام ضريبي جيد يشكل، بالإضافة إلى كونه مصدرا ثابتا ويمكن التنبؤ به لتمويل التنمية، يشكل عقدا اجتماعيا بين الدولة والمجتمع. وللأسف، لما اصبحت نماذج الأعمال التجارية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة تتسم بطابع دولي أعم وأكثر تكاملا واعتمادا على أشياء غير ملموسة، برزت أنواع جديدة من الثغرات الضريبية. وعلى وجه الخصوص، أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات أكثر عدوانية بصورة مطردة في استراتيجياتها الضريبية، وأصبح التهرب من دفع الضرائب وتجنبها أكثر انتشارا. وقد أظهرت تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخرا أن هناك مئات البلايين من الدولارات من الإيرادات الضريبة التي ينبغي تحصيلها من دخل الشركات العالمية تُفقد سنويا؛ إن أثر هذه

الخسائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفع على نحو غير متناسب في البلدان النامية.

٦ - وعلى الرغم من أن منظمات دولية مختلفة أطلقت مبادرات للتصدي لهذه التحديات، فإن تحقيق استجابة فعالة يتوقف على وجود تعاون أقوى بين الدول، بوسائل منها تحسين تبادل المعلومات. وفي خطة عمل أديس أبابا، قرر المجتمع الدولي العمل من أجل تعزيز عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة، بزيادة تواتر اجتماعاتها إلى دورتين في السنة، وزيادة مشاركتها في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي عبر الاجتماع الخاص المتعلق بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. فالجلسة الحالية تشكل فرصة سانحة لمناقشة ساحة التعاون الضريبي على النطاق الدولي، وتحديد الأولويات في ما يتعلق بإجراء إصلاحات، وتقديم مقترحات عملية لتحسين التعاون الدولي.

حلقة نقاش بشأن تعبئة الموارد المحلية

٧ - السيد تريبلكوف (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية اعتمدت، في دورتها الحادية عشرة المعقودة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر، مادة جديدة لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من شأنها أن تتيح للبلدان المستفيدة جباية ضرائب على الرسوم ذات الطابع الإداري أو التقني أو الاستشاري، بصرف النظر عن الوجود المادي للخدمات المقدمة. وسوف يشكل هذا فارقا مميزا هاما بين نموذج الأمم المتحدة والاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال. وقد اعتمدت لجنة الضرائب أيضا دليلا جديدا للتفاوض بشأن إبرام معاهدات ضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ووافقت على مذكرة تتضمن وجه نظر عامة، ومذكرات توجيهية بشأن فرض ضرائب على أرباح رأس المال المتأتية من الصناعات الاستخراجية، وناقشت مشروع مدونة لقواعد السلوك لأغراض تحقيق الشفافية في المسائل الضريبية، لتقدَّم في شكل قرار في الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن مدونة قواعد السلوك أيضا أن تعزز التعاون الدولي في التصدي لتآكل القاعدة الضريبية، وتحويل الأرباح نتيجة تجنب الضرائب والتهرب منها، والتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال. وقد أنشئت لجنتان فرعيتان جديدتان، إحداهما معنية بالإتاوات، والأخرى معنية بالإجراءات المتعلقة بتجنب المنازعات وتسويتها، وذلك لأغراض استكمال نموذج الأمم المتحدة.

٨ - واستطرد قائلا إن لمكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية برنامجا صغيرا لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي يتولى تنفيذ أنشطة على أساس مشاركة تعاونية فريدة فيما بين حكومات البلدان النامية، والأعضاء في لجنة الضرائب، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وقال إن هذا البرنامج القائم على الطلبات والمملوك للبلدان المستفيدة تطور من عملية نشر كتيبات ودورات تدريبية إلى عملية تركيز على تطوير أدوات عملية، من قبيل "دليل الأمم المتحدة المتعلق بمسائل مختارة في مجال حماية القاعدة الضريبية للبلدان النامية، الصادر مؤخرا (معروف باسم الكتاب القرمزي"the Purple Book"). والدليل يحلل أوجه القصور الرئيسية في القواعد الضريبية الدولية القائمة، ويمضي إلى المعالجة مواضيع أخرى، بما في ذلك فرض ضرائب على الخدمات العابرة للحدود، وعلى مكاسب رأس المال التي يحققها غير المقيمين. ومكتب تمويل التنمية بصدد وضع حافظات استنادا إلى ذلك الدليل، وهي حافظات الغرض منها مساعدة موظفي الضرائب في البلدان

النامية على تحسين فهم تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح ومعالجتها. وسوف يجري، في عام ٢٠١٦، إطلاق عدة برامج تجريبية على الصعيد القطري استنادا هذه الحافظات.

٩ - الأستاذ روزينبلوم (جيمس س.يوستيس، أستاذ كرسي زائر في الممارسات والضرائب، ومدير البرنامج الدولي للضرائب، كلية الحقوق بجامعة نيويورك): قال إن عملية فرض الضرائب على النطاق الدولي معقدة للغاية، وهي مقاوِمة للعموميات، وتتعرض لكثير من التضليل. ونظرا لأن كميات كبيرة من الأموال معرضة للخطر، فإن هناك عددا كبيرا من البرامج المتنافسة. وعلى الرغم من التاريخ الطويل للتعاون الضريبي الدولي، لا يوجد شيء اسمه نظام ضريبي دولي أو هيئة إشرافية تتجاوز حدود الولاية الوطنية. وأشار إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقود الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في المسائل الضريبية عبر الحدود، مع التركيز على المعاهدات الضريبية المتعلقة بالازدواج الضريبي، وقد أطلقت مؤخرا مبادرة هامة بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح كان من شأنها، على الأقل، إذكاء الوعي بهذه المسألة.

١٠ - ومضى قائلاً إن من المعروف جيدا أن للدول حقا مشروعا في فرض ضرائب على الأشخاص المقيمين في أراضيها، أو على الإيرادات المحققة فيها، وذلك لغرض تغطية النفقات الحكومية التي يتلقى دافعوا الضرائب استحقاقاتهم منها. فضريبة الدخل هي أفضل أشكال الضرائب وأكثرها إنصافاً. وأهداف أي نظام لضريبة الدخل هو الكفاءة والإنصاف والبساطة. وفي الحالات التي تكون فيها تلك الأهداف متضاربة، فإن الولايات القضائية المختلفة تتخذ خيارات مختلفة، وفي هذا العالم الآخذ في العولمة، تعلّم دافعو الضرائب كيف يستفيدون من تلك الاختلافات.

١١ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في مجال التغلب على القوى الوطنية العاتية التي تعمل ضد التعاون الضريبي الدولي، وفي مساعدة البلدان النامية على التعامل بمسؤولية وفعالية مع دافعي الضرائب من خارج الحدود، الذين تدخل إيراداتهم ضمن نطاق ولاياتها القضائية. وهناك وظيفة واحدة تتوافر للأمم المتحدة القدرة الجيدة بوجه خاص على تنفيذها، وهي التثقيف، وربما كان ذلك في شكل إنشاء برنامج للمنح الدراسية يهدف إلى تدريب موظفي الضرائب في البلدان النامية. وهناك وظيفة أخرى وهي العمل بمثابة مركز لتبادل الخبراء في جميع أنحاء العالم الذين قد يكونون متوافرين لتقديم خدمات إلى البلدان النامية. والأمم المتحدة أيضا في موقع أفضل من أي بلد متقدم النمو للاضطلاع بدور الحكم في المنازعات.

١٢ - السيدة بيري (المدير المساعد، ورئيسة شعبة السياسات الضريبية بإدارة الشؤون الضريبية، صندوق النقد الدولي): قالت إن إدارة الشؤون الضريبية التابعة لصندوق النقد الدولي تشارك في أكثر من ١٠٠ بعثة في السنة لتقديم مساعدات تقنية ثنائية. وأكثر من نصف هذه البعثات مدعومة من الصناديق الاستئمانية للمانحين القطريين. وقد اتضح لصندوق النقد الدولي أن هذه الصناديق الاستئمانية وسيلة فعالة لتقديم المساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل، وهو يعتزم توسيع نطاق استخدامها إلى حد بعيد بدءا من عام ٢٠١٧. وفي السنوات الأخيرة، اضطلع الصندوق بدور رائد في وضع أدوات لمساعدة البلدان على جمع البيانات الأساسية لتقييم إداراتها الضريبية وإدارة إيراداتها من الموارد الطبيعية. فيتوجب على المبادرات الجديدة المتعلقة بتمويل التنمية أن تتفادي الازدواجية. والإبلاغ لمجرد الإبلاغ لا يعمل شيئاً سوى أنه يصرف الاهتمام عن الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع. وأشارت إلى إن التعهد الذي أعلنته البلدان المرتفعة الدخل في في خطة عمل أديس أبابا، بمضاعفة

المساعدة المقدمة من أجل تحسين إدارة الضرائب بحلول عام ٢٠٢٠، يشكل إنجازا فعلياً.

١٣ - ومن النتائج الرئيسية التي توصل إليها تقرير عام ٢٠١٥ بشأن الخيارات المتاحة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض لتحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام الحوافز الضريبية للاستثمار، الذي اشترك في إعداده كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي والأمم المتحدة بناء على طلب مجموعة العشرين، أن التنافس الدولي على الاستثمارات أسفر عن تكاثر الحوافز الضريبية التي أحدثت ذلك الأثر الإجمالي، وهو انخفاض القاعدة الضريبية لدى البلدان ذات الدخل المنخفض. فينبغي معالجة هذه المشكلة بإقامة تعاون في بلدان الجنوب فيما بين البلدان المعنية. فلا يوجد هناك رد بسيط على السؤال عما إذا كانت القواعد التي اقترحتها مبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، التي صممت مع وضع البلدان المرتفعة الدخل في الاعتبار، ملائمة للبلدان المنخفضة الدخل. وفي حقيقة الأمر، فإن مجرد اعتماد البلدان المرتفعة الدخل تلك القواعد من شأنه أن يشكل ضغطا على القواعد الضريبية للبلدان المنخفضة الدخل، فلو وجد المستثمرون أن تفادي الضرائب على الأرباح المتولدة في البلدان ذات الدخل المنخفض أصبح أشد صعوبة، فقد يصبحون في الأساس أقل ميلا إلى الاستثمار. وهذا الأمر يجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تجنب المنافسة أشد إلحاحا. وثمة مشكلة أساسية، وهي أن المبادرة، كما أقر مصمموها أنفسهم، لا تعالج مسألة تحقيق توازن ضريبي بين دول المصدر ودول الإقامة، وهو ما من شأنه أن يشكل مسألة رئيسية حتى في حالة عدم حدوث تآكل للقاعدة الضريبية وتحويل للأرباح.

١٤ - ومهما كانت أهمية المسائل الضريبية العابرة للحدود بالنسبة إلى الشركات، فإن هناك عددا من المشاكل الأساسية المتعلقة بالموارد البشرية والهياكل الأساسية في النظم الضريبية للبلدان النامية تتطلب التركيز من جانب المنظمات الدولية المعنية. فيجب أن يكون تنفيذ ضرائب القيمة المضافة وضرائب الدخل في البلدان المنخفضة الدخل أكثر كفاءة، وخاصة بالنسبة إلى مواطنيها ذوي الدخل المرتفع. ذلك لأن جعل النظم الضريبية أكثر إنصافا وفعالية لن يعزز الإيرادات فحسب، بل إنه ينطوي على إمكانية تعزيز ثقة المواطنين في الحكم.

١٥ - السيدة مورينو - دودسون (الخبيرة الاقتصادية الرئيسية في مجال السياسات الضريبية والممارسات العالمية في مجال الاقتصاد الكلي وإدارة المالية العامة، البنك الدولي): قالت إن البلدان النامية، بسبب افتقارها إلى القدرة التقنية، تعمل بإمكانيات أقل من مستوى إمكانيات إيراداتها، وهي تكافح من أجل تنفيذ العديد من المبادرات المقترحة على الصعيد الدولي. فإمكانات إيراداتها محدودة بفعل عوامل منها قيود هيكلية في اقتصاداتها، وافتقار إلى التنويع، وإخفاقات مؤسسية؛ وهذه عقبات يصعب إزالتها على مر الزمن، وبناء عليها بقدم البنك الدولي المساعدة بوجه عام. بيد أن انخفاض قدرة البلدان النامية على توليد إيرادات ضريبية يعزى أيضا إلى أوجه قصور في تصميم نظمها الضريبية وتنفيذها، وإلى أداء إداراتها الضريبية.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المسائل التي تواجهها البلدان النامية في ما يتعلق بتآكل القاعدة الضريبية تنشأ في بلدان أخرى، وتحركها قوى خارجة عن نطاق سيطرتها. فالمشاكل التي تنشأ على الصعيد العالمي إنما تتطلب استجابة عالمية. وليس بإمكان البلدان النامية ولا المناطق المحيطة بها أن تحل المسائل الضريبية عبر الوطنية لوحدها، بما في ذلك

المسائل المتعلقة بالحوافز الضريبية، وفرض الضرائب على الصناعات المتصلة بالموارد الطبيعية، أو الضرائب في دول المصدر ودول الإقامة.

١٧ - وأعربت عن ترحيبها بمبادرات الأمم المتحدة، وبكون أهداف التنمية المستدامة وخطة التمويل العالمية تولي تعبئة الموارد المحلية اهتماما يفوق ما كانت توليها من اهتمام في أي وقت مضى. وسوف يقوم البنك الدولي بمشاطرة أدواته جميع الشركاء الراغبين، ولن يشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية فحسب، بل وقدرته التنظيمية على جمع البلدان النامية إلى طاولة المفاوضات من أجل بناء القدرات ومواءمة السياسات.

١٨ - وأضافت قائلة إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يناقشان حاليا إمكانية التوقيع على إطار لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال السياسات الضريبية. ومن شأن هذا الإطار أن يكون أكثر شمولا وإمكانية للتنبؤ به، وأن يعالج أوجه عدم الاتساق بين المسائل الضريبية المحلية والدولية التي لم تعالَج في خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح. وأشارت إلى أن البنك الدولي يعتزم أيضا تخصيص مزيد من الموارد لبناء القدرات في البلدان النامية، ومساعدة هذه البلدان على توسيع نطاق حوارها مع الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية. فينبغي أن يتضمن الإطار الجديد بعض الضرائب المحددة القطاعات، بما في ذلك ضرائب على التلوث (الضرائب الخضراء)، وضرائب تصحيحية على المشروبات الكحولية والتبغ، وضرائب على الاتصالات السلكية واللاسلكية. والهدف من ذلك هو تحسين توزيع الدخل، وتوليد إيرادات ضريبية من دون التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي.

١٩ - وينبغي أيضا استحداث حلول بطريقة جماعية، بدلا من أن تكون مقترحة بصورة فردية. ويجب تعزيز الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وسائر المنظمات الضريبية، بما في ذلك المنظمات الضريبية الإقليمية. وبالإمكان الاستفادة من شبكة البنك الدولي العالمية للتعلم من بعد، من أجل بناء القدرات وتحسين عمليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب.

٢٠ - ومضت قائلة إن هناك الآن، بفضل خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعياً يفوق ما كان عليه في أي وقت مضى بالمسائل المتعلقة بتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، وبالطريقة التي تؤثر بها القرارات المتخذة في البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية. ولاحظت أن الشركات المتعددة الجنسيات، بموجب القواعد المعتمدة حديثا بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، سوف تبدأ تقديم بلاغاتها على أساس كل بلد على حدة. ويعد هذا خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، إذ يكفل أن تتولى البلدان المتقدمة النمو الريادة بوصفها نماذج يحتذى بها، بدلا من ممارسة الضغط على البلدان النامية لتكون أول من يعتمد معايير جديدة. ومن شأن تحليل نتائج الإبلاغ على أساس كل بلد على حدة أن يزيد الشفافية فضلا عن زيادة قدرة البلدان النامية على الاستجابة.

٢١ - وتحدثت بصفتها الشخصية، وقالت إنه قد يكون ممكنا تصور طريقة لتقسيم الأرباح تصمم خصيصا للبلدان النامية. وعلى الرغم من عدم وضوح ما إذا كانت هذه الطريقة ستفيد البلدان النامية، فإنها جديرة بالدراسة.

٢٢ - وواصلت حديثها قائلة إن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحسين المعاهدات الثنائية، ومساعدة البلدان على اتخاذ القرارات على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد المتعدد الأطراف. ويمكن استلهام الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، حيث جرت تسوية مسائل ضريبية مماثلة على نحو أكثر فعالية إلى حد بعيد، على الصعيد الإقليمي منه على الصعيد القطري.

٢٣ - السيدة هورلي (متخصصة في سياسات تمويل التنمية، مكتب السياسات ودعم البرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) قالت إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية شدد بحق على حاجة البلدان النامية إلى زيادة تعبئة الموارد على الصعد المحلية. وقد التزمت الحكومات الوطنية بتعزيز النظم الضريبية وجعلها أكثر كفاءة ونزاهة وشفافية، في حين تعهد المجتمع الدولي أيضا بدعم تعبئة الموارد على الصعد المحلية في البلدان النامية، بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بناء القدرات في مجال الإدارة الضريبية.

٢٤ - وأضافت قائلة إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاون، في مؤتمر أديس أبابا، مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بغية إطلاق برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود"، وهو برنامج يهدف إلى بناء قدرات البلدان النامية في ما يتعلق بمراجعة حسابات الضرائب والمسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات. ففي حين يؤثر تجنب الضرائب والتهرب من دفعها على البلدان في جميع مستويات الدخل، فإن إشكاليتهما تتركز بوجه خاص في البلدان التي تكون فيها القدرات الإدارية في القطاع الضريبي ضعيفة. وسيقوم هذا البرنامج بنشر خبراء في مجال مراجعة حسابات الضرائب ممن هم عاملون في الوقت الراهن أو من تقاعد منهم مؤخرا، ليعملوا جنبا إلى جنب مع المسؤولين المحليين في البلدان النامية، للمساعدة في تقييم المخاطر في مرحلة ما قبل مراجعة الحسابات، واختيار القضايا، وفي تقنيات التحقيق ومسائل مراجعة الحسابات، والقضايا التي تنطوي على مسائل تتعلق بتسعير التحويل، وقواعد مكافحة تفادي الضرائب، والتحديات الخاصة بقطاعات محددة، من قبيل تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية.وسيجري نشر خبراء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومن شأن ذلك أن يمنح البرنامج بعدا هاما للتعاون بين بلدان الجنوب.

٢٥ - ومضت قائلة إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اختتمت مؤخرا المرحلة التجريبية من البرنامج، وهي المرحلة التي حققت نتائج واعدة ومشجعة، وبينت أن حاجة البلدان النامية إلى المساعدة في مجال مراجعة حسابات الضرائب شديدة. وقالت إن مجال تقديم المساعدة التقنية قد أُغفل كثيراً، على الرغم من إمكانية إحداثه آثارا كبيرة بتكاليف منخفضة. وقد أظهرت البرامج النموذجية في كينيا وكولومبيا وفييت نام حدوث زيادة كبيرة في الإيرادات، في حين ظلت تكلفة المساعدة التقنية المقدمة منخفضة جدا.

٢٦ - وواصلت حديثها قائلة إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تكن، في المرحلة الأولى، قادرة على تنفيذ البرنامج على نطاق واسع، إذ لم يكن موجودا على الصعيد القطري. ولذلك فقد كان التعاون بينها وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفيدا جدا، فلدى البرنامج الإنمائي معارف محلية، وبإمكانه تحديد الاحتياجات الخاصة بكل بلد، وكفالة التمكين من الحصول على أنسب المساعدات التقنية في مجال مراجعة حسابات الضرائب. ومن شأن هذا التعاون أيضا أن يكفل جعل برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود" مكملاً غيره من المبادرات الجارية بالفعل. وأعربت عن أملها في أن يشكل البرنامج، الذي تقرر أن أن يدخل مرحلة التشغيل في أوائل عام ٢٠١٦، إسهاما قيما في جهود تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية، وأن يساعد تلك البلدان على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

٢٧ - غير أن برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود" ليس سوى برنامج حاضن صغير، الغرض منه هو تقديم مساهمة عملية في جمع المزيد من الموارد على الصعيد المحلي لأغراض

التنمية؛ وهو ليس بديلا عن إجراء مناقشة دولية أكثر شمولاً على صعيد السياسات العامة بشأن التعاون في المجال الضريبي.

٢٨ - وواصلت حديثها قائلة إن تعبئة الموارد، على الرغم من كونها تعتبر، على الصعد المحلية، أهم مصدر وحيد للإيرادات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي ليست حلا سحريا. وسوف تكون جميع مصادر التمويل، بما فيها المصادر المحلية والخارجية، والعامة والخاصة، ذات أهمية حاسمة في تحقيق الأهداف. وعلى الرغم من التقدم الهام الذي أحرزته البلدان النامية نحو زيادة تعبئة الموارد المحلية، لا تزال هناك تحديات كبيرة بالنسبة لبعض البلدان التي تعاني من قيود هيكلية شديدة، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تقطنها مجموعات سكانية صغيرة موزعة على مناطق واسعة، فإن تعبئة الموارد المحلية ليست دائما عملية أو فعالة من حيث التكلفة. فيمكن لذلك أن تكون التكلفة الحدية لعملية تزويد المواطنين بالخدمات أعلى كثيراً على أساس نصيب الفرد. وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأساسية التي يتعين على هذه البلدان القيام بها قد لا تبدو باهظة التكلفة من حيث الأرقام المطلقة، فإنها مرتفعة للغاية متى قيست كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم، فمن غير المرجح، في بعض الحالات، أن تجتذب الاستثمار الخاص إن لم تكن هناك توقعات بتحقيق عائدات اقتصادية، أو عائدات محدودة في أفضل الحالات. ولذلك تصبح المعونة الإنمائية والتمويل العام الدولي بالغي الأهمية بالنسبة للبلدان النامية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وضروريين للوفاء بخطة عام ٢٠٣٠، ولعدم إغفال أحد.

٣٠ - السيد إلونغا (كبير المستشارين في مجال السياسات، والضرائب والصناعات الاستخراجية، منظمة أوكسفام أمريكا): قال إن منظمة أوكسفام، بالرغم من أنها، هي والعديد من شركائها في المجتمع المدني يعترفون بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، تعتقد أن ذلك إنما يشكل خطوة أولى نحو إصلاح النظام الضريبي العالمي. فلا تزال ثمة حاجة إلى معالجة مسألة زيادة بناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٣١ - ودعا جميع الجهات المعنية إلى الاعتراف بمركزية بناء القدرات الإدارية من أجل تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن العديد من هذه البلدان تضع سياسات ضريبية، واضعة في اعتبارها أهدافا واضحة لاجتذاب الاستثمار، فإنها قلما تعطي الاعتبار الكافي للمهارات والنظم والعمليات الإدارية، حتى يتسنى للحكومات إدارة تحصيل الإيرادات بفعالية وكفاءة. فالنظم الضريبية لا تكون فعالة إلا بمقدار توافر مجموع القدرات الإدارية للمؤسسات الحكومية المكلفة بإنفاذ القوانين.

٣٢ - وواصل حديثه قائلاً إن السلطات الضريبية في البلدان النامية كثيرا ما تفتقر إلى القدرة على تقييم هياكل التخطيط الضريبي المعقدة والمتطورة لدى الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات؛ وحتى البلدان المتقدمة النمو التي تتمتع بأحدث الإدارات الضريبية، وبقدرات راسخة جيداً، تعاني وهي تسعى إلى وقف محاولة الشركات المتعددة الجنسيات تفادي الضرائب. وعلى الرغم من أن النهج الواحد المناسب لجميع الحالات لا ينطبق على إصلاح إدارة الضرائب، نظراً إلى اختلاف أحجام البلدان، وإلى تفاوت الصناعات والقطاعات التي تولد أكبر نسبة مئوية من الإيرادات، فإن

هناك جوانب رئيسية لا غنى عنها لبناء القدرات. ويجب أن تتوافر لإدارات الضرائب موارد كافية من حيث القوى العاملة والهياكل الأساسية، فضلا عن توافر الهيكل التنظيمي المناسب، ومن بين التحديات الرئيسية في البلدان النامية مشكلة الإدارة اللامركزية. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات تؤيد تجميع الأنشطة في ما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، وذلك بهدف تيسير عملية تخطيط الاقتصاد الكلي، وتبسيط عملية جمع الإيرادات، فإن تحصيل الإيرادات وإعادة توزيعها لا مركزيا عبر عمليات وضع الميزانيات لا تؤدي دائما إلى توزيع عادل إلى المناطق التي تعاني من الأثر المباشر لعمليات التعدين أو استخراج النفط. فبالنظر إلى أن لدى البلدان موارد شحيحة لتمويل الوكالات الضريبية، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار إنشاء مراكز للتفوق على أساس كل قطاع على حدة (تشكل الوكالة التزانية لمراجعة حسابات القطاعات المعدنية أحد الأمثلة على ذلك).

٣٣ - واستطرد قائلاً إن المساءلة الصريحة مطلوبة بالنسبة إلى الوظائف المخصصة لوزارات محددة ووكالات تحصيل الإيرادات، بصرف النظر عن هيكل الإدارة الضريبية المعنية أو الكيفية التي عولجت بها احتياجاتها من القدرات. فلا بد من وجود هيئة مؤسسية للتعاون والتنسيق تكلف بمهمة تدريب وكالات تحصيل الإيرادات حتى تتسنى معالجة المسائل الضريبية بفعالية وكفاءة. وعلى الرغم من أن مبادرة "مفتشو ضرائب بلا حدود" تبدو واعدة، فمن السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات بشأن فعاليتها وكفاءتها. وعلى الرغم من وجود ٣ ٠٠٠ معاهدة ثنائية، فإن التعاون الثنائي وحده لا يكفي للحد كثيراً من تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. وعلى الرغم من أن خطة عمل أديس أبابا أكدت على ضرورة أن تكون الجهود المبذولة في مجال التعاون الدولي ذات طابع عالمي من حيث النطاق والنهج، فإن التدابير المتعلقة بتبادل المعلومات، المقترحة في خطة العمل المتعلقة بتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح لا تذهب بعيدا بما فيه الكفاية.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن هناك مسائل ما زالت بحاجة إلى المعالجة، من قبيل تحسين الشفافية بالتبادل التلقائي الإلزامي للمعلومات بشأن بعض الأحكام. فالشركات المتعددة الجنسيات التي من الولايات المتحدة كثيرا ما تحقق أرباحا طائلة في البلدان المعروفة بعرض أحكام ضريبية تفرض ضرائب فعلية منخفضة، كأيرلندا وهولندا ولكسمبرغ وسويسرا.و كثيرا ما أُشير إلى أن هذه البلدان متمرسة جيدا في القيام ببساطة بتبديل إحدى الثغرات بأخرى، مهيّئة بذلك بيئات جديدة ذات ضرائب منخفضة تنطوي أيضا على مخاطر تحويل الأرباح.

٣٥ - ومضى قائلاً إن خطة العمل، بالإضافة إلى ذلك، تنص على أن الشرط المتعلق بتبادل المعلومات ينطبق على بعض المعلومات المتعلقة بالأحكام، لا على الأحكام ذاتها. ويبدو أن الأحكام سوف تظل سرية، باستثناء بعض الأجزاء التي يُكشف عنها، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى وجود تفسيرات متعددة لدى الإدارات الضريبية. وأخيرا، فإن تبادل المعلومات لا ينبغي أن يسري فقط على الأحكام التي ستصدر في المستقبل، بل وعلى الأحكام التي صدرت أيضا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أو بعد ذلك، والتي لا تزال سارية المفعول اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣٦ - وأشار إلى أن من غير المرجح أن تستفيد البلدان النامية من خطة العمل المتعلقة بشروط الإبلاغ من جانب كل دولة على حدة، وهو ما ينبغي أن يسجل في الولاية القضائية لبلد الإقامة الضريبية للكيان الأم الرئيسي، وأن تشترك فيه الولايات القضائية بواسطة التبادل التلقائي للمعلومات، عملا بآليات تبادل المعلومات بين حكومة وأخرى، في إطار الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة

بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، أو المعاهدات الضريبية الثنائية، أو اتفاقات تبادل المعلومات الضريبية. وعلى الرغم من أن خطة العمل تقترح ألا تُصدر تقارير في كل بلد على حدة سوى الشركات التي تحقق معدل دوران بمقدار ٧٥٠ مليون يورو، ففي بعض البلدان النامية الصغيرة، قد تكون الشركات المتعددة الجنسيات التي هي دون تلك العتبة، لا تزال من بين أكبر المستثمرين الأجانب. علاوة على ذلك، ففي حين أن تقارير الشركات لا تقدم إلا إلى السلطات الضريبية في البلد الذي يوجد فيه مقرها الرئيسي، هناك بلدان أخرى سوف تضطر إلى الاعتماد على تبادل المعلومات من أجل الحصول على البيانات المبلغ عنها، وهو ما يرجح أن يجعل النظام أكثر تعقيدا وأقل كفاءة. ويُرجَّح أيضا أن لا تتوافر لمعظم البلدان النامية التي ليست لديها اتفاقات ضريبية قائمة مع الولايات المتحدة – وبناء على ذلك ليس لديها أساس قانوني لتبادل المعلومات الضريبية السرية – إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات الموجودة فيها.

٣٧ – واختتم حديثه قائلاً إن المقترحات الحالية ليست كافية على الرغم من أنها تشكل تقدما في هذا الصدد. فهناك حاجة ملحة إلى جيل ثان من عمليات الإصلاح لمعالجة عدد من المسائل الرئيسيةالتي لم تعالجها عملية تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – أو لم تعالجها بالكامل – وإلى حوار يتسم بمزيد من الشرعية والتمثيل، يشمل جميع الحكومات، يكون فيه لجميع البلدان رأي في القواعد الضريبية التي تؤثر عليها.

٣٨ – السيد مينساه (مساعد المفوّض، هيئة غانا للضرائب، وعضو لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية): تحدث عبر وصلة الفيديو من أكرا، قائلا إن تعبئة الموارد المحلية أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عمل أديس أبابا. فهناك عدد كبير من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان في أفريقيا، تعتمد على المساعدة الإنمائية الخارجية من أجل تنمية الهياكل الأساسية أو لتحقيق التوازن بين ميزانياتها السنوية. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، تقلصت تلك المعونة كثيرا، فيما يبدو، وهو ما أدى إلى حدوث عدم اضطرابات في الميدانين الاجتماعي والسياسي. وفي تلك المرحلة، حوّل العديد من البلدان النامية مجال تركيزها نحو تقييم القروض التجارية المقدمة من الأسواق المالية الدولية. وأشار إلى أن حافظة ديون غانا الوطنية تبلغ حاليا ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو وضع يفضي إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى استقرار الاقتصاد الكلي، كما يدل على ذلك الأداء الضعيف جدا لعملة البلد.

٣٩ – وأضاف قائلاً إن من الصعوبة بمكان بصورة استثنائية بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية أن تحدد نظمها الضريبية وأساليب الإدارة فيها، بالرغم من أن من واجبها القيام بذلك، وذلك نظرا إلى النقص الخطير لديها في القدرات في المجالات ذات الصلة بهذا الأمر. ولما كانت الإدارات الضريبية في العديد من البلدان الأفريقية صغيرة الحجم، وفيها عدد غير كاف من الموظفين، في معظم الحالات من غير موظفي الضرائب، فمن الأمور البالغة الأهمية تزويدها بالمساعدة التقنية اللازمة لوضع سياسات ضريبية تتوافر لها أسباب البقاء، وتعزيز الإدارات الضريبية فيها.

٤٠ – وواصل حديثه قائلا إن الإدارات الضريبية في البلدان النامية تحتاج إلى تحسين قدراتها التقنية في مجالات مراجعة حسابات الضرائب، والتسعير التحويلي، والمفاوضات المتعلقة بالمعاهدات، من أجل المشاركة في المسائل الضريبية على النطاق الدولي مع الجهات الفاعلة الأخرى، كالشركات

المتعددة الجنسيات، وسائر السلطات الضريبية، فضلا عن حماية قاعدتها الضريبية وتحسين تعبئة مواردها المحلية. وقال إنه هو وفريقه المؤلف من مفاوضي المعاهدات أدركوا بالتجربة أهمية تلك التدابير، وهم الآن أكثر قدرة على تفعيل نظام الضرائب بفضل برامج بناء القدرات المقدمة من المجتمع الضريبي الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب.

٤١ - واستطرد قائلا إن خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، هي خطة رائعة في مكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها، ولكن المصممة خصيصا للاقتصادات المتقدمة النمو، و لم تفعل شيئا لتغيير القواعد الدولية. فالبلدان النامية تفتقر إلى القدرة في مجال التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية، والسياسات المتعلقة بالمعاهدات، ثم إن توزيع الحقوق الضريبية شديد الاختلال لصالح دول الإقامة، ولذلك فإن الواضح هو أنها تعود بالفائدة على البلدان المتقدمة النمو. ولو أن الخطة الرامية إلى معالجة تآكل القاعدة وتحويل الأرباح كانت مبادرة مقدمة من البلدان النامية أو من أفريقيا، فإن توزيع الحقوق الضريبية بين دول المصدر ودول الإقامة كان سيحظى بأولوية عليا.

٤٢ - وواصل حديثه قائلا إن التبادل التلقائي للمعلومات على النحو الذي توخته منظمة التنمية في الميدان الاقتصادي ينطوي على إمكانيات كبيرة بالنسبة إلى لبلدان النامية، ولكن هذه البلدان لن تجني أية فائدة ذا معنى من ذلك إلى أن تتوافر لها القدرات والنظم التي تيسر لها التقيد بالمعيار العالمي لإجراء ذلك التبادل في المعلومات. فالمبادرات الجديدة لم تلبِّ بما فيه الكفاية احتياجات البلدان النامية، التي تتوافد الآن إلى طاولة الحوار الضريبي الدولي بعد أن حُددت مواضيع المناقشة.

٤٣ - وأشار إلى أن لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بعضويتها المتوازنة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، اضطلعت بأعمال رائعة حتى الآن، وتحرز لجانها الفرعية المختلفة تقدما ملحوظا في مجالات تعبئة الموارد المحلية، ومراجعة حسابات تسعير التحويلات، وفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية. فينبغي أن تتخذ الأطراف العاملة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نموذجا للعمليات التي تقوم بها اللجان الفرعية وأعرب عن ترحيبه بالتعاون فيما بين المنظمات الدولية في مجال المسائل الضريبية، ولكنه أشار إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين الشركاء في التنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة. وقال إن مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة قد اكتسب ثقة المجتمع الدولي وقبوله، ولا سيما البلدان النامية، وهو يعتبر هيئة تتسم بالتوازن والكفاءة. فينبغي المضي قدما في تعزيزه، وينبغي أن يكون بمثابة منسق رئيسي للحوار مع البلدان النامية لكفالة تمكينها من إسماع صوتها أثناء المناقشة وفي صياغة القواعد الضريبية الدولية.

مناقشة تحاورية

٤٤ - السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو): تكلم بالإنابة عن الجماعة الكاريبية، قائلاً إن الجماعة الكاريبية تسلّم بأن لتعبئة الموارد المحلية دورا في التنمية الاقتصادية الكلية، والاستدامة المالية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فقد أدخلت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إصلاحات في مجالات ضريبة القيمة المضافة والإعانات المتعلقة بالوقود. وقد صدق معظم بلدان الجماعة الكاريبية على الاتفاقيات المتعلقة

بالفساد، ونفذها بعضها في تشريعاتها الوطنية، أما البلدان التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية، فتشارك في المبادرة المتعلقة بشفافية الصناعات الاستخراجية. غير أن تعبئة الموارد المحلية تواجه معوقات بفعل انخفاض في الدخل الضريبي في بيئة انكماشية، وانخفاض الضرائب التجارية نتيجة لاتفاقات تجارية أُبرمت في إطار منظمة التجارة العالمية ومع شركاء من البلدان المتقدمة النمو؛ وارتفاع الديون وما يصاحب ذلك من تكاليف خدمة الديون؛ والضعف أمام الصدمات الخارجية؛ وضيق قواعد الموارد؛ والتدفقات المالية غير المشروعة. فعلى حكومات الجماعة الكاريبية أن تزيد إيراداتها الضريبية، مع تقديم حوافز ضريبية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بناء على ذلك، فإن تعبئة الموارد المحلية وحدها ليست حلاً لمشكلة عدم كفاية وسائل التنفيذ، وينبغي أن ينظر فيها جنبا إلى جنب مع مصادر التمويل الأخرى للتنمية المستدامة.

٤٥ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لا تزال بحاجة إلى المساعدة التقنية في مجالات الميزنة، والمشتريات، والقدرة على تحمل الديون، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وهي ترحب بالعمل الجاري الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتفاق الضريبي الدولي بشأن تحديد الأدوات اللازمة لمساعدة البلدان النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال تعبئة الموارد المحلية. وهناك إمكانية لأن يؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا إلى تيسير تبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك ما يتعلق بعملية متابعة خطة عمل أديس أبابا واستعراضها.

٤٦ - ومضى يقول إن الدول الأعضاء في الجماعة ستعمل من أجل إجراء إصلاح ضريبي شامل، وإصلاح شبكة الأمان الاجتماعي بهدف تقديم المساعدة إلى الفئات الضعيفة، وسوف تواصل المشاركة في المبادرات المقدمة في مجال التعاون الدولي في المسائل الضريبية. والدول الصغيرة، مثل دول الجماعة الكاريبية، كثيرا ما لا توجه إليها الدعوة للمشاركة في مبادرات من هذا القبيل إلا بعد أن تكون خريطة الطريق أو المعايير قد وضعت، ولا توجه إليها الدعوة بوصفها شريكة على قدم المساواة في صياغة المعيار العالمي. فيجب أن تتغير هذه الممارسة إذا أريد أن تتاح فرص متكافئة للجميع. كذلك فإن الجدوال الزمنية للتنفيذ ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحقائق الإنمائية للدول الصغيرة. ولذلك يجب أن تجرى عمليات وضع القواعد وتحديد المعايير، لا سيما في مجال الضرائب، في مؤسسات ذات قواعد تمثيلية حقيقية. وأشار إلى أن سمعة الدول الأعضاء في الجماعة قد عانت من الإدراج غير المقبول في القوائم السوداء من جانب دول اخرى وفي بعض الحالات، من جانب كيانات دون وطنية داخل الدول، نتيجة عمليات غير شاملة وغير استشارية. فالمشاركة في عمليات صنع القرارات هذه يجب أن تكون مقبولة باعتبارها حقا لا امتيازا. واتباع نهج أكثر شمولا من شأنه أن يساعد في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز تعبئة الموارد المحلية في بلدان الجماعة الكاريبية.

٤٧ - ومضى قائلا إن عالمية الأمم المتحدة وشرعيتها تكفل مشاركة جميع الدول على قدم المساواة في تشكيل جدول الأعمال العالمي، وأخذ مجموعة متنوعة من وجهات النظر بعين الاعتبار في سياق التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتبقى جميع المنتديات الأخرى ثانوية وتكميلية بالنسبة إلى الأمم المتحدة. وينبغي ربط عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية مباشرة بعملية المتابعة المتعلقة بتمويل التنمية ودمجها على نحو أكثر فاعلية في برنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمجلس في الاجتماعات التنسيقية والإدارية، أن يولي

مزيدا من الاهتمام لتعزيز المشاركة الحكومية الدولية في أعمال لجنة الضرائب.

٤٨ - السيد مينيلي (جنوب أفريقيا): قال، متحدثا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، إن خطة عمل أديس أبابا تشكل أساسا جيدا لمعالجة تعبئة الموارد المحلية. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحسين قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد على الصعيد الوطني. فتحقيق تحول اقتصادي مستدام يتطلب التركيز على التعليم، والتصنيع، وخلق فرص للعمل، وتطوير الهياكل الأساسية؛ وتحقيق تحول اجتماعي يتطلب تحسين الخدمات العامة، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة. وتقع مسؤولية تعبئة الموارد المحلية في المقام الأول على عاتق السلطات الوطنية، ولكن ما يوازي ذلك أهمية هو التعاون الضريبي على الصعيد الدولي من أجل تعزيز النظم الضريبية، ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة، وهروب رؤوس الأموال، والتهرب من دفع الضرائب. وينبغي إنشاء روابط بالمسائل المنهجية، بما في ذلك في التجارة الدولية، من أجل بناء قدرة على زيادة تعبئة الموارد المحلية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتحقيق نمو اقتصادى مستدام وشامل وعادل. وينبغي أن يكون التمويل المحلي العام حكرا على الحكومات الوطنية؛ أما أشكال التمويل الأخرى فينبغي أن تعكس دور الحكومات في تنظيم كيفية تمويل برامجها الإنمائية.

٤٩ - وواصل حديثه قائلا بضرورة الحفاظ على التعريف التقليدي للشراكة العالمية على أساس التعاون بين الشمال والجنوب، مع التأكيد على المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها المصدر الرئيسي للتمويل الدولي، من أجل تحقيق التنمية لصالح كثير من البلدان النامية. ووفقا لذلك، ينبغي للدول المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن تخفيف أعباء الديون لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى المضرورة من الأزمات، من قبيل الأزمة المالية العالمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، فإن التدفقات المالية غير المشروعة استنزفت موارد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا التي تشير التقديرات إلى فقدانها أكثر من تريليون دولار في السنوات الخمسين السابقة. وعلى الرغم من أن الأنشطة التجارية بعيدة عن كونها حصرا ناتجة عن أنشطة إجرامية أو فساد، فإنها تشكل ٦٥ في المائة من التدفقات المالية غير المشروعة، التي تعرّف بأنها أموال مكتسبة أو منقولة أو مستخدمة بطريقة غير مشروعة. ويُستخدم مصطلح "غير مشروع" لأنه وصف منصف لأنشطة تمارس مخالفة للقواعد والمعايير السارية، بما في ذلك تجنب الالتزامات القانونية بدفع الضرائب. فهذه الأنشطة - تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، والتسعير التحويلي المسيئ، وسوء التسعير التجاري، وإساءة تقدير فواتير الخدمات والأصول غير الملموسة، والعقود غير متكافئة، وانعكاس الضرائب - تستغل عدم توافر المعلومات، ومحدودية قدرة الوكالات الحكومية. ويشكل سوء التسعير التجاري ثلثي الخسائر لدى البلدان النامية.

٥٠ - فمن الضروري وجود بيئة دولية مواتية للبلدان النامية من أجل تحسين قدراتها الاقتصادية والإنتاجية. وعلى غرار ذلك، ينبغي أن تقود الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التنمية المستدامة، بالعمل من أجل خلق فرص للعمل وتوفير العمل اللائق، والاعتماد على الأدوات المتاحة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائين و تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

٥١ - ومضى قائلا إن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون إصلاح هياكل الإدارة المالية والاقتصادية العالمية، ضمن جملة أمور منها تنفيذ مجموعة الإصلاحات

المتعلقة بحصص صندوق النقد الدولي وإدارته. وينبغي أن تتوافر لصندوق النقد الدولي الموارد الكافية لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه أزمات مالية واقتصادية. وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا إلى إجراء المزيد من الإصلاحات الشاملة في المؤسسات المالية الدولية. فعلى الشركاء في التنمية أن يبعثوا النشاط في التعاون الإنمائي الدولي بدلا من توبيخهم البلدان النامية على ما تواجهه من صعوبات اقتصادية. وبناء على ذلك فإن أهمية تقديم تمويل عام دولي من البلدان المتقدمة النمو، أمر ليس بحاجة إلى مزيد من التأكيد.

٥٢ - السيد باباجيدي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن التحدي الماثل في توسيع نطاق الحيز المالي والمحافظة عليه في البلدان النامية يكمن في ضمان التزامات الحكومات وإيراداتها على المدى البعيد، لأن العوائق التي تعترض القدرات تقوض أداء الإدارات الضريبية. وأفاد بأن للاتحاد الأوروبي سجلاً طويلاً في دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تأمين الاستقرار لإيراداتها المحلية في ما يتعلق بالتعامل مع مسألة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي، والتدفقات غير المشروعة، وهو يقدم القدرا الكبير من الدعم المباشر إلى البلدان النامية لأغراض الإصلاحات المالية العامة المحلية وبرامج دعم الميزانيات. وقد كشفت المفوضية الأوروبية في الآونة الأخيرة عن استراتيجيتها المعنونة "زيادة التحصيل وتحسين الإنفاق" التي تهدف إلى سد الثغرات في السياسات الضريبية والامتثال الضريبي. ويعمل العديد من الهيئات الدولية، كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، في الوقت الراهن، من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، فضلا عن المنتديات الضريبية الإقليمية والمبادرات المشتركة. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي أيضا بمشروع إنشاء منتدى ضريبي لآسيا والمحيط الهادئ، والتزامه بتعزيز مشاركة البلدان النامية في وضع معايير للإدارة الضريبية الجيدة على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٣ - وفي ما يتعلق بمكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها، قال إن الاتحاد الأوروبي شارك بقوة في خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، وهو يرحب بالتقرير المعنون ''التبادل التلقائي للمعلومات: خارطة طريق لمشاركة البلدان النامية''.غير أن بعض الأبعاد الأخرى لتعبئة الموارد المحلية لم تعالَج في تلك الخطط. فمن الضروري السهر على كفالة أن تجني البلدان الفوائد الكاملة من مواردها الطبيعية، ذلك لأن ضعف القدرة الإدارية على إدارة تلك النظم الضريبية المعقدة أفضى إلى خسائر ضخمة في العائدات في البلدان النامية. ولتحسين الحوكمة في مجال الصناعات الاستخراجية، اتبع الاتحاد الأوروبي نهجا يشمل تدابير تنظيمية وطوعية معاً ترمي إلى زيادة الشفافية والمساءلة في مكافحة الفساد. وقد ساهم في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لمبادرة البنك الدولي المتعلقة بالشفافية في الصناعات الاستخراجية، الذي قدم مساعدة تقنية ومنحاً إلى البلدان التي تنفذ المبادرة، وهو ينوي أيضا زيادة مساهمته في الآلية العالمية للدعم البرنامجي المقدم للصناعات الاستخراجية إلى ثلاثة أضعاف ما هي عليه.

٥٤ - السيدة نعيم (ملديف): قالت، متحدثة بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، على الرغم من أن التمويل المحلي مهم للتنمية، وأن لتعبئة الموارد المحلية أولوية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنهما لا يمكن أن يحلا محل دور التمويل العام الدولي المقدم من البلدان المتقدمة النمو. وبالإضافة إلى كون الدول الجزرية الصغيرة النامية صغيرة

الحجم فعليا، وبعيدة عن الأسواق، فهي تتسم بقلة عدد سكانها، وضيق قاعدة مواردها، وافتقارها إلى وفورات الحجم، ومحدودية قدرتها على التفاوض، وهو ما يعوق قدرتها على تعبئة الموارد المحلية. فمن المهم معالجة أوجه القصور هذه في إصلاح النظم المالية والنقدية على النطاق الدولي؛ وينبغي للدول والوكالات الشريكة، لدى صياغة السياسات المالية، أن تأخذ في حسبانها الاحتياجات والظروف المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية مثقلة بالديون، نظرا إلى عوامل هيكلية، من قبيل انخفاض الأداء في قطاعات صادراتها، وانخفاض عائداتها من السياحة، والمخاطر الاقتصادية الناجمة عن الأخطار الطبيعية وتغير المناخ، وجميع هذه الأمور تجعل أيضا تعبئة الموارد أشد صعوبة. وهناك حاجة إلى زيادة التعاون الدولي في تحديد السياسات المالية، ويجب أن يكون التمويل العام الدولي المقدم من البلدان المتقدمة النمو حفازا بطبيعته. ومما يؤسف له ملاحظة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تتلقى سوى ٧،٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي هي في صميم التمويل الإنمائي المقدم إلى تلك الدول، يجب أن تستمر في الزيادة. ثم إن الموارد المحلية ليست سوى جزء ضئيل من مجموع الموارد المطلوبة لتحقيق التطلعات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا يمكن الاستفادة منها إلا بالاقتران بآليات التمويل الأخرى.

٥٥ - السيد أبييي (إثيوبيا): قال إن تعبئة الموارد المحلية، وهي عنصر رئيسي في خطة عمل أديس أبابا، من شأنها أن تعزز ملكية التنمية وتقوي شرعية حكومات البلدان النامية. ونجاحها يتوقف على توسيع القاعدة الضريبية، بتحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل. ويشكل القضاء على الفقر أيضا مسألة مركزية تتصل بتعبئة الموارد المحلية، ذلك أن كفالة تحقيق الازدهار للجميع من شأنه أن يعزز إيرادات الموارد المحلية. وأعرب عن ترحيب وفده بالتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، اللذين يعززا قدرة الإيرادات المحلية. ثم إن وضع سياسات وطنية شاملة سيحدد أين تنفق تلك الإيرادات - في الحالات المثلى، على المشاريع الإنمائية الاقتصادية التي ينشأ عنها أكبر الأثر بالنسبة للقضاء على الفقر. ولتحقيق هذه الغاية، سوف يتطلب الأمر تعزيز إدارة الضرائب ببناء القدرات، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. فينبغي أن تنفذ المبادرات المحددة الواردة في خطة عمل أديس أبابا تنفيذا كاملا من أجل تحسين قدرات جمع الضرائب على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن الخطة قد عززت التعاون الدولي القائم في المسائل الضريبية، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون على جميع المستويات في مجال تعبئة الموارد المحلية. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا حيويا لتمويل العديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك إثيوبيا، فينبغي مواءمتها مع الأولويات الوطنية؛ وينبغي أن تستخدم من أجل تعزيز قدرات تعبئة الموارد المحلية لدى أقل البلدان نموا. وقد أشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلا عن المحاورين الذين تحدثوا الآن، إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تلحق أضرارا خطيرة بأفريقيا، فينبغي كبحها بالاعتماد على التعاون الدولي. ويمكن بعد ذلك أن توجه تلك الموارد نحو المشاريع التي من شأنها أن تساعد في القضاء على الفقر.

٥٦ - السيد شيرمان (المملكة المتحدة): قال أن هناك تداخلاً بين المناقشة المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية والمناقشة الأخيرة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة. فتعبئة الموارد المحلية أساسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولجمع الموارد اللازمة من أجل إنجاح تلك الخطة. غير أن هذا لا يستثني التعاون الإنمائي والمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٧ - وأضاف قائلا إن السياسات الضريبية مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية، ولكن التعاون الدولي مطلوب أيضا من أجل تهيئة البيئة الملائمة لتعبئة الموارد المحلية على الصعيد الوطني. وقد كانت هذه هي إحدى سمات رئاسة بلده لمجموعة الثمانية، حيث كانت الشفافية والضرائب والتجارة هي المواضيع المحورية. فينبغي أن يركز التعاون الضريبي الدولي بصفة خاصة على ضمان أن تدفع الشركات المتعددة الجنسيات ضرائبها في البلد الذي تجني فيه أرباحها. وقال إن التعاون الضريبي مسألة معقدة سياسيا وتقنيا، وتدخل في صميم السيطرة الوطنية على السياسات الاقتصادية، وفي تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. ومن الأهمية بمكان الاستناد إلى المبادرات القائمة من قبيل المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، وخطة العمل المتعلقة بتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، وكلتاهما يمكن تحسينها، ولكن لا ينبغي أن يكون الأفضل عدوا للجيد.

٥٨ - وقال إن حكومته وقعت على مبادرة أديس أبابا للضرائب، التي أعلنت التزامها بمضاعفة الدعم الإنمائي للأعمال المتصلة بالضرائب والإيرادات في جميع أنحاء العالم. وهي تعمل أيضا في مجموعة العشرين من أجل تنفيذ المعايير الدولية الناشئة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتسعير التحويل. وقد أنشئت وحدات من أجل بناء القدرات في البلدان النامية، ويشارك خبراء المملكة المتحدة في مبادرة "مفتشو ضرائب بلا حدود". وأشار إلى بناء القدرات في مجال إصلاح النظم الضريبية الوطنية لا يبدو براقا، ولكنه مفتاح لنجاح الالتزامات المعلنة في خطة عمل أديس أبابا. ومن المهم أيضا أن يكون للبلدان النامية صوت في المناقشات المتعلقة بالتعاون الضريبي، لأن تلك المسألة تؤثر على جميع البلدان. وبناء على ذلك، فقد دعت مجموعة العشرين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى زيادة مشاركة البلدان النامية.

٥٩ - السيد لابو (النيجر): قال إن تعبئة الموارد المحلية مسألة حساسة تنطوي على جوانب كثيرة في ما يتعلق بفرض الضرائب، ومن الصعوبة بمكان معالجتها بوجه خاص في البلدان التي تعاني من نقص في الوسائل المتنوعة للإنتاج الاقتصادي. فالسياسات التي تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي تشمل تقديم امتيازات ضريبية لها تأثير كبير على المالية العامة، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إنشاء آلية للتعاون يكون من شأنها أن تتيح للبلدان تعبئة الموارد بواسطة فرض الضرائب. وقال إن وفده يعتقد أن الطلبات المقدمة من أقل البلدان نموا، وإلى حد ما، البلدان النامية غير الساحلية، في ما يتعلق بإنشاء صندوق لدعم تشجيع الاستثمار، تستند إلى أسس سليمة. ويجب أيضا معالجة عدم كفاية قدرات هذه البلدان على التفاوض بشأن إبرام عقود واتفاقيات وامتيازات على الصعيد الدولي. وقال إن وفده يتفق مع الآراء التي أعرب عنها الأستاذ روزينبلوم في ما يتعلق بدور الأمم المتحدة في الاتفاقات الثنائية والضرائب المفروضة على العمال الأجانب. وأشار إلى أن النيجر سوف تكون ممتنة لو حصلت على مزيد من المعلومات بشأن السياسات ذات الصلة، أي هل يتعين تنفيذها، إذ ليس واضحا ما الذي يمكن أن يحقق نتائج أفضل، هل هو الاتفاقات الثنائية أم الصك الدولي.

٦٠ - الأستاذ روزنبلوم (جيمس س.يوستايس، أستاذ كرسي زائر في الممارسة والضرائب، ومدير البرنامج الدولي للضرائب، كلية الحقوق بجامعة نيويورك)، ردا على تعليقات الوفود وأسئلتهم، قال أن المشروع المشترك لمبادرة "مفتشو ضرائب بلا حدود" ينسجم كثيرا مع آرائه الخاصة بشأن هذه المسألة. وقال إن الأمم المتحدة في وضع جيد لاستعراض طلبات تقديم المساعدة إلى البلدان ذات الصلة، ولتقديم تلك المساعدة إليها. غير إن توافر المواهب المحلية والتوعية بمسائل الضرائب الدولية هي بنفس أهمية تلقي

المساعدة من الخارج. فينبغي للأفراد الذين يتوافر لديهم نصيب من التعليم في هذه المسائل أن ينفقوا وقتا لا بأس به في تدريب زملائهم في حكوماتهم الوطنية، ذلك أن الاحتفاظ بالمواهب المحلية هو الحل الوحيد على المدى الطويل.

٦١ - السيدة بيري (المدير المساعد ورئيسة شعبة السياسات الضريبية، إدارة شؤون الضريبية، صندوق النقد الدولي) : قالت إن زيادة مشاركة البلدان النامية المنخفضة الدخل أمر مطلوب للعمل من أجل التوصل إلى حلول مناسبة لتلك البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تقديم مزيد من "المساعدة على أرض الواقع"، وهي مسألة تتصل بعمل صندوق النقد الدولي وتوسيع نطاق صناديقه الاستئمانية.

٦٢ - السيدة مورينو - دودسون (الخبيرة الاقتصادية الرئيسية في مجال السياسات الضريبية والممارسات العالمية في مجال الاقتصاد الكلي وإدارة المالية العامة، البنك الدولي): قالت إن الجهود الرامية إلى إدخال "جيل ثان من الإصلاحات" ينبغي أن تكون واقعية. وليس هناك بديل عن بناء القدرات على الصعيد المحلي؛ وقالت إنها تتطلع إلى إقامة المزيد من التعاون على الصعيد الدولي من أجل تحقيق ذلك.

٦٣ - السيدة هورلي (متخصصة في سياسات تمويل التنمية، مكتب السياسات ودعم البرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قالت إن جميع المصادر المالية - المحلية والخارجية، في القطاعين العام والخاص - بالغة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تناسقا وتكاملا في ما يتعلق بتمويل التنمية. فنوعية الموارد التي تجري تعبئتها، وطرق استخدامها، لاتقل أهمية عن حجم هذه الموارد.

٦٤ - السيد إيلونغا (كبير المستشارين في مجال سياسات الضرائب والصناعات الاستخراجية، منظمة أوكسفام، أمريكا): قال إن المواطنين في جميع أنحاء العالم، الذين يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب والأموال التي تستخدم في بناء الطرق والمستشفيات والمدارس، هم ضحايا تفادي الضرائب الذي تمارسه الشركات الدولية. وأعرب عن التزام منظمة أوكسفام وشركائها من منظمات المجتمع المدني بزيادة الوعي بالمسائل ذات الصلة بهذا الأمر في البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء.

البيانان الختاميان

٦٥ - السيد لوغار (الرئيس المشارك): قال إن تعبئة الموارد المحلية، والضرائب على وجه الخصوص، هي عناصر رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالضرائب مصدر ثابت للتمويل، وهي تعزز مشاركة المواطنين مع الدولة، والعكس صحيح. وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تركز بما فيه الكفاية على بناء القدرات في قطاع الجمارك والإيرادات. ومع ذلك،فبوجود خطة عمل أديس أبابا، يُتوقع أن تزيد أهمية الضرائب من حيث كونها مصدرا لتمويل التنمية، فينبغي أن تصمم المبادرات الجديدة في هذا المجال وفقا لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

٦٦ - وأضاف قائلا إن حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تسعى إلى فرض ضريبة على القيمة المولدة في ولاياتها القضائية؛ إلا أن العديد من الشركات المتعددة الجنسيات تستغل المراجحة الضريبية والتخطيط الضريبي الجريء على النطاق الدولي. غير أن تدفق المعلومات بين البلدان بغرض مكافحة تجنب الضرائب والتهرب منها، ينبغي أن يكون متوازنا مع ضرورة اعتماد السرية. وتنمية القدرات على تحليل هذه المعلومات أمر بالغ الأهمية من أجل تحرير الموارد المحلية لأغراض التنمية، وبخاصة في البلدان النامية، التي

هي أشد معاناة من تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، والتي ينبغي أن تؤخذ حقائقها في الاعتبار في المناقشات المتعلقة بالقواعد والمعايير الضريبية الدولية.فالضرائب العادلة والفعالة ضرورية للتنمية المستدامة، ووجود بعد إنمائي أساسي للقواعد والمعايير في هذا المجال.

٦٧ - السيد أوه جون (الرئيس المشارك): قال إن الاجتماع ألقى الضوء على إسهامات المنظمات الدولية، وشدد على الحاجة إلى إقامة تعاون قوي فيما بين الجهات المعنية بفرض الضرائب. وأشار إلى أن الدعوة إلى أن يكون التعاون بشأن هذه المسألة ذا طابع عالمي من حيث النهج والنطاق، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا، سوف تشكل ضوءا هاديا للأعمال المقبلة لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة. فتعاون المجتمع الدولي إنما هو ناشئ عن تطلعاته إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإقراره بأهمية النظم الضريبية التي تولد الثقة لدى الجمهور.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.